يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية فبراير 2026 مقارنةً بنهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويمكن إيجاز أبرز النتائج فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 3.5% لتبلغ قيمته نحو 42.61 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 12.00 مليار دينار وبنسبة 13.0%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 0.35 مليار دينار وبنسبة 2.3%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 4.72 مليار دينار وبنسبة 9.5%.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 2.84 مليار دينار وبنسبة 5.6%، ومنها ودائع القطاع الخاص "المقيم" التي ارتفعت بنحو 1.46 مليار دينار وبنسبة 3.7%.

أولًا: التطورات النقدية (عرض النقد)

عرض النقد (M1):

ارتفع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.43 مليار دينار وبنسبة 4.0% لتبلغ قيمته نحو 11.20 مليار دينار في نهاية فبراير 2026 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 10.77 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزى الارتفاع في رصيد عرض النقد (M1) كمحصلة **لارتفاع رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار** بنحو 0.46 مليار دينار وبنسبة 5.1% لتصل قيمته نحو 9.53 مليار دينار، و**انخفاض رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية** بقيمة 0.04 مليار دينار وبنسبة 2.1% لتصل قيمته إلى نحو 1.67 مليار دينار.

الشكل (1): التغير السنوي في عرض النقد M1 و M2

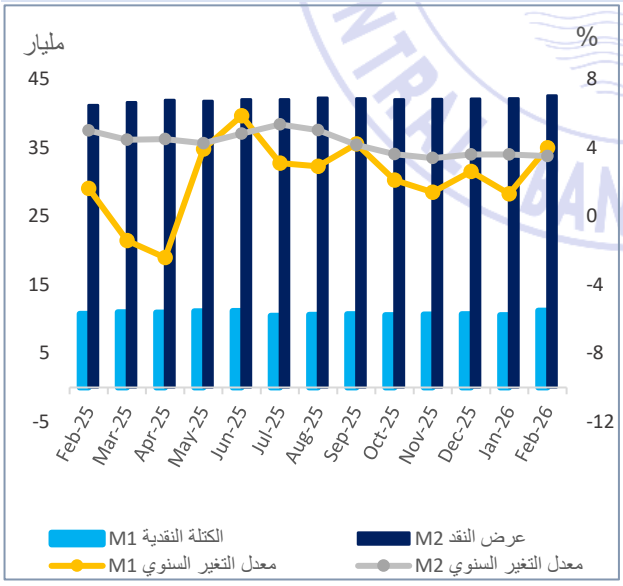

عرض النقد (M2):

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعًا بقيمة 1.43 مليار دينار وبنسبة 3.5% لتبلغ قيمته نحو 42.61 مليار دينار في نهاية فبراير 2026 مقابل نحو 41.18 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كنتيجةٍ لارتفاع رصيد كلٍ من شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.00 مليار دينار وبنسبة 3.3%، والكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.43 مليار دينار وبنسبة 4.0%.

وضمن المسح النقدي المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. **صافي الموجودات المحلية** (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحًا منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. **صافي الموجودات الأجنبية** في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

الشكل (2): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد M2

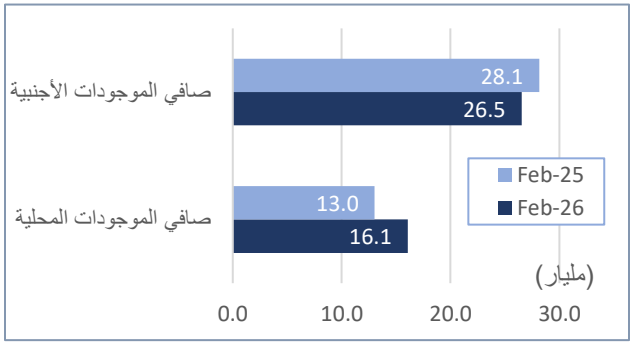

وتُشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمّع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية فبراير 2026 جاء بصفة رئيسية **لارتفاع صافي الموجودات المحلية** بنحو 3.04 مليار دينار وبنسبة 23.3%، وذلك على الرغم من تراجع **صافي الموجودات الأجنبية** بنحو 1.61 مليار دينار وبنسبة 5.7% (حيث تراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 1.97 مليار دينار وبنسبة 15.7%، وارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 0.35 مليار دينار وبنسبة 2.3%).

الشكل (3): التطورات النقدية في مكونات عرض النقد

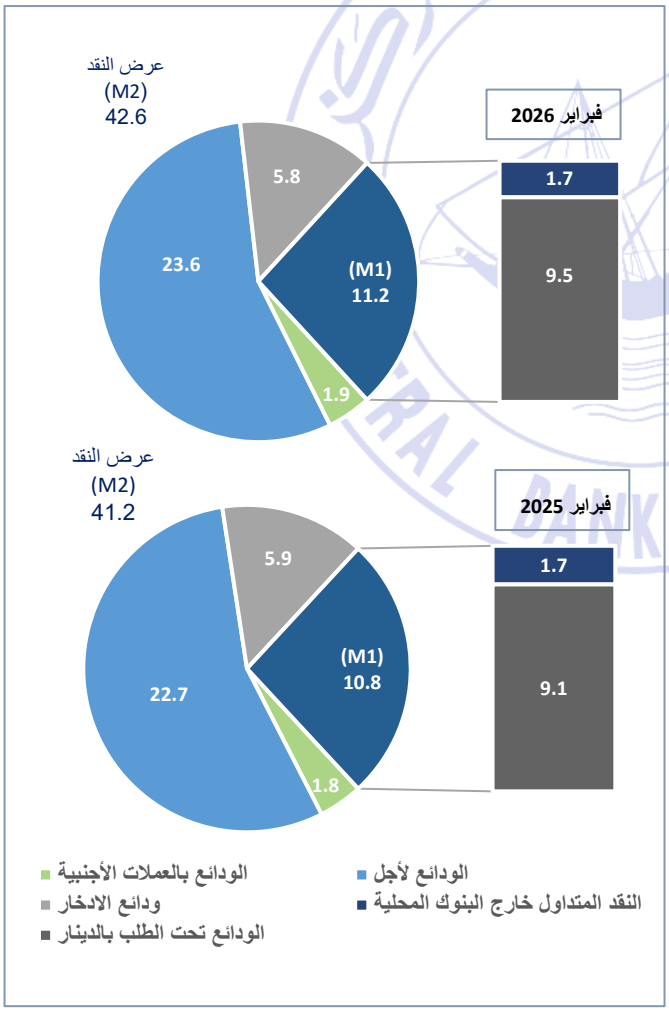

ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية

ارتفع رصيد إجمالي موجـــودات البنوك المـحلية بنحو 12.00 مليار دينار وبنسبة 13.0% لتبلغ قيمته نحو 104.32 مليار دينار في نهاية فبراير 2026 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 92.32 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك أساسًا **لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية** بما يعادل نحو 5.68 مليار دينار وبنسبة 20.1% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 33.93 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 3.62 مليار دينـار وبنسبة 7.6% لتصـــل إلى نحـو 51.18 مليار دينار، والمطالب على الحكومة بقيمة 2.91 ملـــيار دينار وبنسبة 962.0% لتصـــل إلى نحو 3.21 مليار دينار.

هذا، وتُمثل **المطالب على القطاع الخاص** المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 49.1% من إجمالي هذه الموجـــودات في نهاية فبراير 2026، مقابل نسبة بلغت نحو 51.5% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 32.5% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية فبراير 2026 مقابل نسبة بلغت نحو 30.6% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ومن الجدير ذكره أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء أساسًا لارتفاع أرصدة كل من قروض للبنوك الأجنبية، والودائع لدى بنوك أجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين بنحو 108.1%، و19.6%، و18.3 لكلٍ منهم على الترتيب.

الشكل (4) إجمالي موجودات البنوك المحلية

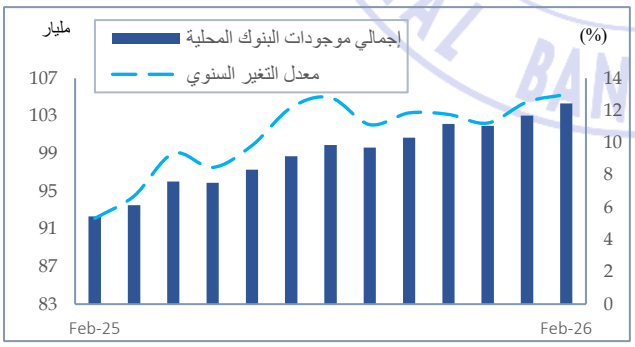

وقد قابل الارتفاع في الموجودات الأجنبية ارتفاعًا في رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 5.33 مليار دينار وبنسبة 42.2%، وبذلك **ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية** لدى البنوك المحلية بنحو 0.35 مليار دينار وبنسبة 2.3% لتبلغ قيمته نحو 15.98 مليار دينار في نهاية فبراير 2026 مقابل نحو 15.63 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

الشكل (5): مكونات الموجودات والمطلوبات الأجنبية

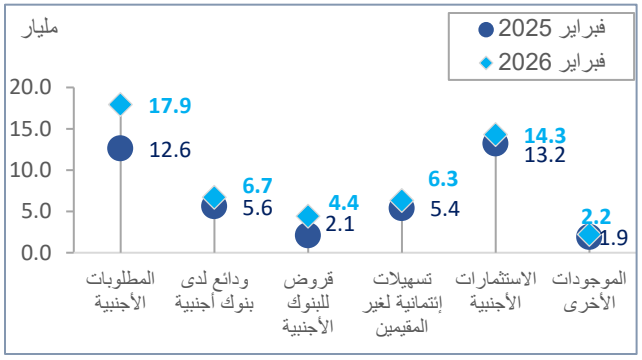

2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعًا بلغت قيمته نحو 4.72 مليار دينار وبنسبة 9.5% لتصل قيمة إجمالي الرصيد إلى نحو 54.49 مليار دينار في نهاية فبراير 2026 مقابل نحو 49.77 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 83.9%، 16.1% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحوٍ أكثر تفصيلًا، سجلَّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 63.0% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعًا قيمته نحو 3.96 مليار دينار وبنسبة 13.0%، لتبلغ قيمته نحو 34.36 مليار دينار في نهاية فبراير 2026 مقابل نحو 30.40 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعًا بارتفاع غالبية القطاعات الاقتصادية، وبصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من شراء أوراق مالية "أفراد وشركات ومؤسسات" (1.14 مليار دينار، وبنسبة 30.8%)، وقروض للبنوك (0.87 مليار دينار، وبنسبة 104.7%)، والعقار والإنشاء (0.74 مليار دينار، وبنسبة 10.8%)، والخدمات الأخرى (0.44 مليار دينار، وبنسبة 11.9%)، والنفط الخام والغاز (0.38 مليار دينار، وبنسبة 21.9%). ومن جانبٍ آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة الصناعة بنسبة 0.1% في نهاية فبراير 2026 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 2.84 مليار دينار وبنسبة 5.6% لتبلغ قيمته نحو 53.95 مليار دينار في نهاية فبراير 2026 مقابل نحو 51.11 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك للارتفاع **في رصيد كلٍ من ودائع المؤسسات العامة** بنحو 1.64 مليار دينار وبنسبة 23.3% حيث بلغت قيمته 8.66 مليار دينار في نهاية فبراير 2026 مقابل نحو 7.02 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، **وودائع القطاع الخاص "المقيم"** بنحو 1.46 مليار دينار وبنسبة 3.7% لتبلغ قيمته 40.93 مليار دينار في نهاية فبراير 2026 مقابل 39.47 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ومن جهة أخرى، انخفض **رصيد ودائع الحكومة** بنحو 0.26 مليار دينار وبنسبة 5.7% لتبلغ قيمته نحو 4.36 مليار دينار في نهاية فبراير 2026 مقابل نحو 4.62 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 39.2% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية فبراير 2026. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 8.3% و4.2% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية فبراير 2026.

الشكل (6): تطور أرصدة الودائع

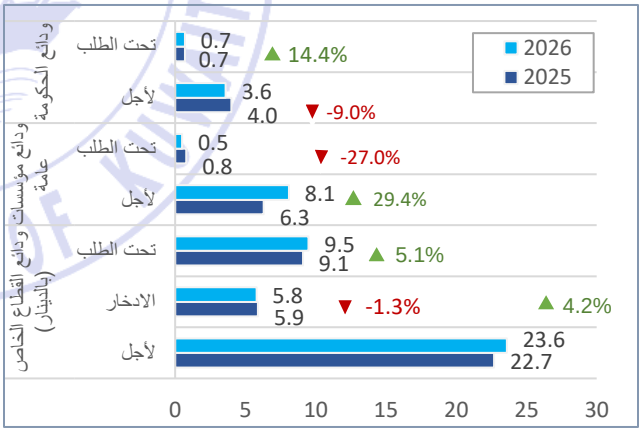

الشكل (7): التغير السنوي بأرصدة الودائع